

بهران!

هاشم العقابي

لم تستوقفني الخيل التي داهمت المتظاهرين في ميدان التحرير بالقاهرة مثلما استوقفتني هجمة البهران. فالخيل قد تذكرنا بالفروسية وربما وجدنا المتنبئ الذي كان يصيح أن الليل والخيل والبيداء تعرفه. لكن حين جد الجدل لم يعرفها ولم تعرفه إلى أن جاءه من ذكره بقوله فورطه فراح ضحية ما ادعاه. أما البهران، التي هي في اللغة العربية جمع بعير، فلم أجد لها في ذاكرتي إلا ما لخصه العراقيون في وصفهم عديم الإحساس بأنه بعير (بفتح الباء).

كنت مثل غيري، وأنا أتابع أحداث الانتفاضة المصرية في ميدان التحرير ومدن أخرى بمصر، ارمس سيناريوهات متعددة في ذهني حول ما ستؤول إليه الأمور. بعضها تحقق وبعضها لم يكتب له النجاح. لكن أن يمر في بالي أن تدخل البهران على الخط، هذا ما لم يكن بالحسبان، ولا أظنه كان بحسبان غيري أيضاً.

كانت ابنتي الصغرى هبة مشدودة مثلي للأحداث فصاحت بدون وعي: هاي شنو بابا نتشوف البهران؟ لا ادري ما الذي أوحى لي أن أجيبها: نعم بابا أرى البهران تقودها بهران. ردت بجديّة صارمة: لا أن من يقودها بشر. أحببتها انتظري وسوف تعرفين أن من يقودها بهران مثلها.

من قوانين علم النفس، التي يتفق عليها النفسانيون، قانون التداخي، انه يعني باختصار أن ما تراه أو تسمعه يثير في ذهنك أو مخيكت تداعيات متشابهة وأخرى متضادة. فالتداعي بالمتضاد يعني لو قلت لك كلمة اسود ستتذكر الكعبي وهو يقرأ "المقتل" فقصورت فأنتك لو سمعتني أقول دجلة ستتذكر الفرات. وهذا قانون اكتشافه المرحوم فرويد وصار يعتمد كطريقة أساسية في طرق التحليل والعلاج النفسيين.

الصورة أمامي، بكل ببساطة ووضوح، تعرض بهرانا نتجاهم شبابا ينادون بالحرية. سرحت، وأنا أراها، في عالم التداعيات المتشابهة. أول ما حضر في ذهني صوت الشيخ عبد الزهراء الكعبي وهو يقرأ "المقتل" فقصورت الإمام الحسين مع ليف قليل من صحبه ينادي ويقائل من اجل الحرية وأعداؤه يحيطون به بهرانهم يرشقونه بالسهام والحجارة. ثم تحول ميدان التحرير وكأنه ساحة ٥٥ في مدينة الثورة (تسمى الصدر الآن) ومثلت تشابهه العاشر من محرم أمام عيني. فها هو جبار مناتي الذي يمثل دور الشمر راكبا بعيره ومثله سعدون النفاخ بدور عمر بن سعد وحسين أبو الصبح بدور حرمله. كلهم يهرولون نحو الإمام بهرانهم. واشتغل قانون التداعيات عندي فتذكرت فتنة الجمل وعانيت طه حسين، بلقي، على عدم تسميتها "فتنة البعير" خاصة وأنا أرى أن ما يدور حول ميدان التحرير فتنة لا غبار عليها.

وفجأة طل أمامي بوضوح الأستاذ الحاج كامل الزبيدي رئيس مجلس محافظة بغداد راكبا بعيره مع جوقه على ظهور البهران تداهم اتحاد الأدباء. تطلعت بوجوه الأبناء الحائرة فلمحت الفريد سمعان مذهولا لا يدري ماذا يصنع أمام فتنة البهران العارلة. أفأقني من سرحاني، أو ربما سفنتي، صوت شابة مصرية من بين الجموع التي تناشد الحرية منادية بوجه البهران: "سلمية.. سلمية.. فارتفعت أصوات الألاف مرددة ما تقول فكان للهاثا دوي يهز عرش اكبر طاغية.

شيء كما العدوى فدعني إلى أن أقت هاتفا:

إن الدين:
-يطفئون النور ويريدون نشر الظلام بالعراق..
بهران.
-يمنعون مهرجانات الموسيقى والمسرح والسينما..
بهران.
-أقتحموا كنيسة سيدة النجاة وروعوا الأطفال والنساء
بهران.
-وقتلوا الأبرياء.. بهران.
-فجروا زوار الأبرياء.. بهران.
-داهموا اتحاد الأدباء.. بهران.
-هاجموا نادي عشائر النخاعي.. بهران.
-أغتالوا كامل شيع.. بهران.
-يمنعون الحريات العامة.. بهران.
-ضربوا المتظاهرين بالحزمة الشرقي بالرصاص..
بهران.

اختلفوا في إمكانية عودة الميليشيات إلى الواجهة

سياسيون: تأخر تسمية الوزراء الأمنيين يلقي بظلاله على الشارع



قبل القوات الأمنية لإزالة العصابات والمليشيات وتنظيف البلد من جميع الجوامع المسلحة.

من جانبه قال النائب عن تيار شهيد المحراب حبيب الطرقي لا توجد هناك أي فجرة لعودة الميليشيات إلى الساحة العراقية.

وأضاف أنه لا يوجد أي مسوغ لعودة الميليشيات إلى الشارع العراقي وإن الدولة العراقية في حالة تطهير من الجوامع الخارجة عن القانون والحكومة العراقية سوف تكون رقبيا على عمل الحكومة وجميع الجهات ترفض عودة الميليشيات. وأعقب عام ٢٠٠٣ ظهور العشرات من الميليشيات المسلحة ترتبط بأحزاب وتيارات دينية وأخرى مجهولة.

ويشأن هذا الملف أصدرت منظمة "عز العراق" المعنية بحقوق الإنسان، بيانا رصدت فيه أكثر من مائة وخمسة تشكيلات للمليشيات تعود لأحزاب وتيارات دينية. وجاء في بيان المنظمة العراقية الذي أصدرته في كانون الأول الماضي، أنه تم رصد ٥٥٥ كيانا وتكتلا وتجمعا سياسيا وحزبيا، حسب إحصائيات مفوضية الانتخابات العامة المستقلة.

وأوضح أن أغلب هذه الكيانات والتجمعات لديها مليشيات خاصة بها. ونكر البيان أن جميع هذه الميليشيات تتخذ مقار ووجهات لها في مختلف مناطق العراق، وتم رصد ١٣ ألفا وخمسمائة مقر، بواجهات مختلفة كأن يكون مقر شركة مقاولات وهمية أو جمعية خيرية أو تجمع سياسي تخطف لأعمال الأحزاب وهذه المقار هي في حقيقة الأمر تضم مليشيات تابعة لهذه الجهات والأحزاب.

وعلى خلفية هذا البيان فقد قال النائب عن التيار الصدري بهاء الأعرجي في تصريح صحفي "إن الميليشيات الآن أخذت مسارا قانونيا وشرعيا، عندما قامت الأحزاب بدمج مليشياتها بالمؤسسات العسكرية، مضافا أن بعض الأحزاب قامت بزج عناصر غير مهنية ضمن المؤسسات العسكرية" وأكد الأعرجي أن الميليشيات عندما تكون داخل المؤسسة العسكرية يكون خطرها أكبر من وجودها خارج هذه المؤسسات، فهي الآن تستخدم أدوات وأسلة الدولة. وأشار إلى أن الكثير من الجرائم التي حصلت في الفترة الأخيرة جرت بتسهيلات ومساعدة هذه الأدوات التي تستخدمها عناصر الميليشيات التي تم زجها في الأجهزة الأمنية.

أما أحد المسؤولين البارزين في صحوات العراق الملا ناظم الجبوري في تصريح صحفي قال إن الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من حسم المعركة بشكل كامل مع الميليشيات.

وأكد بدوره أن عددا من هذه الميليشيات دخلت المؤسسة الأمنية وخرجت منها مليشيا مؤسساتية، سواء داخل وزارة الداخلية أو الدفاع، وبدأت تمارس أعمالها تحت غطاء قانوني، وتمارس أعمالها عقد القعة العربية في غير أعمالها "إرهاب" منقله ضمن حدود مناطق عملها سلاح وسيارات الدولة، مضافا أن هذه الميليشيات لها ارتباطات داخلية وخارجية مع بعض دول الجوار.

الوضع الأمني بشكل تام بسبب وجود بعض المنظمات الإرهابية التي تستهدف المواطنين ومؤسسات الدولة".

في غضون ذلك قال النائب عن دولة القانون سعد المطلي إن هناك مجاميع سياسية لا تزال تحتفظ بأسلحتها لكن عقلية الشارع العراقي تغيرت ولا تحتاج إلى قانون يمنع استخدام السلاح.

واستبعد المطلي عودة الميليشيات على اعتبار أن الجماعات التي كانت تدعو إلى العنف واستخدام السلاح اليوم أصبحت جزءا من الدولة العراقية وبدأت تفهم بأن السلاح لا يوصلها إلى الحكم أو التأثير في القرار السياسي.

استبعد النائب عن دولة القانون خالد الأسدي أن تكون هناك إمكانية لعودة الميليشيات إلى الشارع العراقي لأن الأجهزة الأمنية أصبحت متمكنة من أدائها وفي أي وقت تعود سيكون واجب الدولة والأجهزة الأمنية التصدي لها ومحاسبتها. وأضاف أن السلاح الآن في يد الدولة ولا توجد مظاهر مسلحة في معظم المدن العراقية على الرغم من وجود بعض الجماعات تحتفظ بأسلحتها لإرهاب المواطنين وعلى الحكومة أن تصدى لهم. وأشار أنه لا تزال هناك جهود تبذل من

الشارع العراقي". وأضاف إذا استمر الترددي في الخدمات والأمن ستبدأ بالتظاهرات الشعبية وتنتهي بالمليشيات، مشيرا إلى أن وجود جهات سياسية تحتضن هذه الميليشيات وتدعمها سواء كانت الميليشيات مشروعة وغير مشروعة.

وقال "بما أن بناء الدولة غير مستقر وغير مؤسساتي ولم يتم بناء الأجهزة الأمنية على أساس المهنة فمن المتوقع أن تعود الميليشيات إلى الشارع العراقي". وأضاف أن جميع الجهات السياسية تحتفظ بأسلحتها لأن قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٣ نص على دمج الميليشيات بالقوات الأمنية وهذه الميليشيات مرتبطة بالأحزاب وتقوم الدولة بإبخالها دورات عسكرية لدمجها بالمؤسسات العسكرية وهذا الأمر لحد الآن موجود فبالتالي لحد الآن توجد مليشيات في الدولة العراقية.

وتابع "أن كل عراقي يمتلك سلاحا وكل شخص عبارة عن منجم سلاح لأن من طبيعة العراقيين الاحتفاظ بالسلاح ويعتبرونه زينة الرجل".

من جانبه قال القيادي في القائمة العراقية محمد سلمان الطائي للمدى "إن الميليشيات لا تزال تحتفظ بأسلحتها وتنتظر ترددي الأوضاع كي تعود إلى

بغطاء رسمي أو غير رسمي. فيما أكد عضو في التحالف الوطني عبد اللطيف للمدى "أن هناك جهات سياسية لا تزال تحتفظ بأسلحتها بسبب صدور أمر تشريعي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٣ بدمج الميليشيات بالقوات الأمنية".

ورجح عدد من أعضاء مجلس النواب إمكانية عودة الميليشيات إلى الشارع العراقي، واستبعد البعض الآخر عودتهم بحجة أن الميليشيات التي كانت تدعو إلى العنف هي الآن جزء من الحكومة وتم دمجهم بالقوات الأمنية.

قال نائب عن التحالف الوطني "للمدى" إن المعطيات والمؤشرات تؤكد على عودة الميليشيات إلى الشارع العراقي بسبب عم قدرة الجهات الأمنية بالسيطرة الكاملة على الميليشيات ففي هذه الفوضى سوف تستعيد هذه الميليشيات نشاطاتها.

وأضاف النائب الذي طلب عدم ذكر اسمه أن تأخير تسمية الوزراء الأمنيين سيساعد بعودة الميليشيات إلى الشارع العراقي خاصة وأن رئيس الوزراء نوري المالكي ليس لديه القدرة على إدارة الوزارات الأمنية. وتابع "أن هناك أحزابا سياسية لديها مليشيات ما زالت تحتفظ بأسلحتها سواء

□ بغداد / زينب سنكور

تضاربت التصريحات بشأن احتمال وجود الأسلحة في عودة الميليشيات إلى المشهد بعد التحسن الأمني الذي حدث في السنوات الأخيرة.

ورجح عدد من أعضاء مجلس النواب إمكانية عودة الميليشيات إلى الشارع العراقي، واستبعد البعض الآخر عودتهم بحجة أن الميليشيات التي كانت تدعو إلى العنف هي الآن جزء من الحكومة وتم دمجهم بالقوات الأمنية.

قال نائب عن التحالف الوطني "للمدى" إن المعطيات والمؤشرات تؤكد على عودة الميليشيات إلى الشارع العراقي بسبب عم قدرة الجهات الأمنية بالسيطرة الكاملة على الميليشيات ففي هذه الفوضى سوف تستعيد هذه الميليشيات نشاطاتها.

وأضاف النائب الذي طلب عدم ذكر اسمه أن تأخير تسمية الوزراء الأمنيين سيساعد بعودة الميليشيات إلى الشارع العراقي خاصة وأن رئيس الوزراء نوري المالكي ليس لديه القدرة على إدارة الوزارات الأمنية. وتابع "أن هناك أحزابا سياسية لديها مليشيات ما زالت تحتفظ بأسلحتها سواء

الأمم والدفاع: البرلمان صاحب الحق بتحديد مصير بقاء القوات الأميركية

□ متابعة / المدى

أكد مقرر لجنة الأمن والدفاع البرلمانية والنائب عن القائمة العراقية اسكندر وتوت أن مصير بقاء القوات الأميركية أو خروجها بيد مجلس النواب العراقي.

وقال وتوت إن لجنة الأمن والدفاع شكلت لجنة برئاسة رئيسها حسن السنيند لتابعة ومراقبة خطوات تنفيذ انسحاب القوات الأميركية من البلاد في نهاية عام ٢٠١١، مضافا أن مصير بقاء القوات ما بعد موعده انسحابهم متروك لمجلس النواب، والتصويت على تعديل الاتفاقية.

وكان عضو لجنة الأمن والدفاع والنائب عن تيار شهيد الحراب قاسم محمد جلال قد تحدث عن وجود لقاءات بين الحكومة العراقية وإدارة البيت الأبيض من أجل تمديد

انسحاب القوات الاميركية من العراق نهاية العام الحالي. وقال جلال في تصريح سابق "هناك لقاءات في الأروقة الخاصة بين الحكومة العراقية والإدارة الاميركية للخروج بصيغة لتعديل موعد انسحاب القوات الاميركية. وأكد جلال على رفض البرلمان لأي تمديد لموعده الانسحاب.

وقال المتحدث الرسمي باسم السفارة الاميركية في بغداد في تصريحات سابقة، إن الانسحاب الاميركي من العراق سيكون في موعده المحدد، مضافا أن الاتفاقية الاستراتيجية بين البلدين تحت على التعاون بعد ٢٠١١ في مجالات الدفاع والأمن. ويقتل تقارير صحفیه سابقه عن ديفيد رانز، قوله "إن الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة، تحت على التعاون بعد ٢٠١١ في مجالات الدفاع والأمن لكن هذه البرامج مستقلة من قيادة عسكرية إلى قيادة مدنية وبعد

الانسحاب سيكون لدينا مكتب للمساعدة الأمنية" مضافا أن "هناك مجموعة أخرى من البرامج التدريبية التي تنص عليها الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة منها برنامج ستقوده وزارة الخارجية الاميركية". وأضاف رانز أن القوات الاميركية "ستخرج في الوقت المحدد لها من العراق وفقا لما نصت عليه الاتفاقية الأمنية، إذ أن خروج القوات الاميركية سيعني خروج آخر جندي تحت إمرة الجيش الأمريكي"، لافتا إلى أنه في مقابل ذلك "من الطبيعي أن يكون هناك ضباط أمريكيون يعملون تحت إمرة السفير الأمريكي لدى العراق والملحق العسكري أو مكتب المساعدة الأمنية وكذلك قوات الحرس فهم سيستمررون بالوجود في العراق". يذكر أن القوات القتالية الاميركية انسحبت تماما من العراق نهاية شهر آب أغسطس الماضي بموجب الاتفاقية الأمني الموقع بين البلدين.

وزير النفط: خطة لتوفير الغاز لمحطات الكهرباء خلال الصيف

□ متابعة / المدى

قال وزير النفط عبد الكريم لعيبي إن محافظة ميسان ستكون قبلة العالم النفطية ميسان لعيبي "أن هناك خطة لزيادة الإنتاج في المحافظة بالبنشرة في تنفيذ مشاريع في حقول الحلقاية والبرزكان والفقة وتقدم العمل فيها بشكل واضح مع القيام بأعمال مسح زلزالي في حقول الحلقاية النفطية المهم الذي يضمن زيادة الخزين ومن المؤمل المباشرة خلال أسابيع ببحر بئر جديد في منطقة (الديمه) قرب قضاء قلعة

صالح لزيادة الاحتياطي النفطي". وأضاف "أن الإنتاج تجاوز في أوائل العام الحالي المليون ونصف المليون برميل في حين تجاوزت صادرات النفط المليونين برميل وهو رقم لم يتحقق منذ عام ١٩٨٩". وأوضح الوزير "أن زيارته تأتي في إطار جولة على المحافظات الجنوبية للاطلاع على سير العمل في الشركات النفطية والحقول الجديدة وتعزيز خزين المنتجات النفطية استعدادا للصيف المقبل، إذ تطمح الوزارة إلى زيادة معدلات التحضير للمولدات الأهلية وزيادة فترة تجهيز الكهرباء

المواطنين". وعلى صعيد متصل أكد وزير النفط وجود خطة قصيرة مدة شهرين لإجراء أعمال صيانة شاملة على محطات عزل الغاز لضمان توفير غاز جاف لمحطات الكهرباء خلال فترة الصيف دون انقطاع، وعلى المدى البعيد لدى الوزارة مشاريع استثمارية لإسيما بعد أنجاز مرحلة التعاقدات على زيادة إنتاج النفط الخام وصولا إلى مليون برميل سيكون التوجه نحو الاستثمار الأمثل للغاز والاستكشاف". وكان وكيل وزارة الكهرباء لشؤون التوزيع عامر الدوري قد نفى وفي تصريح سابق لـ "المدى

وجود عود قريبة لحل مشاكل الطاقة الكهربائية كونها تحتاج إلى ٣ سنوات من أجل إكمال المشاريع التي خصصت لهذا الأمر. وأضاف الدوري أن المواطن لا يتفهم حقيقة الوضع في أن كميات الكهرباء لا تكفي لسد أكثر من ثلث حاجة البلاد، ناصحا مجالس المحافظات في شراء مولدات صغيرة ولا تعتمد على المنظومة الوطنية لتجهيز المؤسسات الحكومية سيما الخدمية منها، مشبها الكهرباء بقطعة الرغيف الذي يجب أن يوزع بالتساوي، وكشف الوزير النفط عن خطة لإنشاء ٤ مصاف

قتل ودل

بعد أن تناقل الاعلام احتمال تأجيلها بسبب الاضطرابات في بعض دول المنطقة سيما مصر وتونس نفى المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، علي الموسوي، إمكانية عقد القعة العربية في غير وقتها المحدد، مؤكدا عدها في موعدها، وإن العراق لم يتلق أي إشارات حول تأجيل عهدها.

إن المفاوضات جارية بين تحالفه والتحالف الوطني بشأن استبدال وزارة المرأة العائدة له بأحدى وزارات الدولة هذا ما قاله عضو التحالف الكردستاني احمد انور حيث نفى ان يكون الامر حسم بشكل نهائي، مبيانا انه بالإضافة الى ماتقدم ان تحالفه يطالب بالحصول على إحدى الوزارات الأمنية.

على خلفية التظاهرات التي حدثت في بعض محافظات البلاد للمطالبة بتحسين الخدمات قال النائب عن التحالف الوطني علي شبر ان من حق المواطنين الخروج بتظاهرات سلمية للمطالبة بتحسين واقفهم الخدمي والعائشي للتعبير عن رأيهم، مبينا ان الاعتداء على المتظاهرين يذكرنا بممارسات النظام السابق.

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art



علي الموسوي



احمد انور



علي شبر

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
فخرى كريم
المدير العام
غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي
عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق
علي حسين
مدير التحرير الاداري
نزار عبدالستار
مدير التحرير الفعلي
علاء المرجعي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد، شارع أبو نواس
محلة - ١٠٢ زقاق ١٣
بناية ١٤١
هاتف: ٧١٧٧٩٥٠ - ٧١٧٨٥٠٩
كردستان، أربيل، شارع برايتي
دمشق، شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥٠ - ٢٣٢٢٧٦٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت، الحمراء، شارع ليون
بناية منصور.
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
تليفاكس: ٥٧٦٦١٦ - ٥٧٦٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون